

## تقييم معيار للتدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

## Evaluation of Algerian auditing standard 560

## Subsequent Events in light of the environment in Algerian affairs

عيسى زين<sup>\*1</sup>[aissa.zine@univ-batna.dz](mailto:aissa.zine@univ-batna.dz) ، <sup>1</sup> جامعة باتنة 01 (الجزائر) 

تاريخ النشر: 2024/01/23

تاريخ القبول: 2023/01/20

تاريخ الاستلام: 2023/12/29

**Abstract:**

This study aims to identify the extent of the compliance of auditors with the requirements of the Algerian Auditing Standard 560, and to clarify the implications of this standard in order to contribute to the improvement of the services of auditing offices in Algeria. This is done through an analytical study of the opinions of a sample of external auditors in Algeria, This study concluded that the Algerian Standard 560 meets the requirements of the Algerian business environment at the present time on the one hand, and the bookkeepers meet the requirements of Standard 560 on the other hand.

**Keywords:** Evénements postérieurs à la clôture; Audit; Standard on Auditing.

**JEL Classification :** M4; C2; M42.

**مستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام محافضي الحسابات بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560، وتبيان مدى انعكاسات هذا المعيار بغية المساهمة في تحسين خدمات مكاتب المراجعة بالجزائر، وهذا من خلال دراسة تحليلية للأراء عينة من المراجعين الخارجيين بالجزائر، وأجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية ووزعت على عينة من مراجعين الخارجيين بالجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المعيار الجزائري 560 يلبي متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية في الوقت الحالي من جهة ومحافضي الحسابات يلبيون متطلبات المعيار 560 من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأحداث اللاحقة؛، تدقيق؛ معايير التدقيق.

تصنيفات JEL: M4؛ C2؛ M42.

## مقدمة

إثر ظهور افتقاد الثقة في الأسواق وانصراف المستثمرين عنها، نتيجة فقد الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، أدت إلى حدوث العديد من الانهيارات على مستوى العديد من الدول.

وقد أكتشف أن هذه الانهيارات أصابت مؤسسات عالمية عملاقة يفترض أنها تتصف بنظم رقابة داخلية على مستوى عال من الفاعلية، ويقوم بمراجعة حساباتها مكاتب مراجعة عالمية، وعلى الرغم من كل هذا سنحت الفرصة للعاملين داخل المؤسسة من أعضاء مجلس إدارة ومديرين وعاملين بصفة عامة إلى تحقيق منافع شخصية غير مشروعة على حساب باقي أصحاب المصالح.

مما جعل مهنة المراجعة أمام مشكلات عديدة ناجمة عن تقصير بعض المراجعين في أداء واجباتهم المهنية مما سبب أضرار مادية لعملائهم الذين يدققون حساباتهم من جهة وباقي أصحاب المصالح من جهة أخرى، ونتيجة لذلك تم رفع دعوي قضائية من المتضررين لدفع التعويضات المناسبة، وفي هذا المجال تعرضت المهنة للهجوم من قبل المجتمع المالي وأدى ذلك إلى زعزعة الثقة في المهنة وزيادة المخاطر المتعلقة بها على المستوى الدولي.

وفي ضل ما سبق لنا تبرز لنا ضرورة استعادة الثقة في مهنة المراجعة وذلك من خلال زيادة جودة المراجعة، حيث إن جودة عملية المراجعة تشكل محط أنظار المشاركين في بيئة المالية. والجدير بالذكر تأثر الجزائر بالمحيط الدولي والاحداث العالمية، وبالتالي بالتطورات التي تحدثت في مهنة المراجعة والمخاطر الناجمة عنها.

وفي ضوء ما سبق صيغة مشكلة الدراسة كما يلي:

- ما مدى فعالية معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة؟
- حتى نستطيع الإجابة على السؤال الرئيس نحاول تجزئته إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:
- ما مدى موثمة معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة وبيئة الأعمال الجزائرية؟
- ما مدى التزام محافظي الحسابات بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة؟

## فروض الدراسة

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة يتواءم وبيئة الأعمال الجزائرية؟
- محافظي الحسابات يلتزمون بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة؟

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تكمن أهمية الموضوع في الأهمية التي أصبحت تكتسبها الأحداث اللاحقة من جهة ومعايير المراجعة الجزائرية من جهة أخرى، سواء على المستوى الدولي أو المحلي.
- قلة الدراسات لموضوع عينات المراجعة في البيئة الجزائرية.
- النتائج التي ستكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستخرج بها.

## منهج الدراسة

- بغية الوصول لأفضل الأساليب والطرق للإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى مصدرين من مصادر البيانات وهما:
- المصادر الأولية: وتتمثل باستبيان توزع على عينة من مجتمع الدراسة.
  - المصادر الثانوية: وتتمثل بكافة المراجع والكتب والدوريات وجميع أدبيات السابقة التي بحثت في الموضوع أو مواضيع ذات الصلة.

## 1- الجانب النظري

### 1-1 المراجعة (مفاهيم وتعريف)

تعرف المراجعة بأنه "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات". (بوتين، 2008، صفحة 11)

كما عرفت أيضًا بأنها "عملية رقابية تُمارس من طرف مهنيين من أجل المصادقة على صحة ومصداقية القوائم المالية السنوية للمؤسسة محل التدقيق" (BELAIBOUD، 2005، صفحة 4).

وعليه من التعاريف السابقة نستنتج بأن المراجعة عملية أساسية ومستقلة، حيادية تسعى إلى فحص التقارير المالية بالمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى فإن المراجعة بمعناها المعاصر ما هي إلا نظام يسعى إلى تحديد درجة الثقة في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة محل التدقيق.

### 2-1 محافظ الحسابات ومهامه

يعتبر محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام

التشريع المعمول به، وأثناء أداء محافظ الحسابات لمهامه يكلف بجملة من المهام نذكرها في الآتية:  
(قانون 01-10، 2010/06/27)

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
  - ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
  - ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
  - ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
  - ✓ يُعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

### 3-1 المعيار الجزائي للتدقيق "560" الأحداث اللاحقة

#### 1-3-1 التعريف بالمعيار

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تقع بين تاريخ إعداد التقارير المالية، " تاريخ إعداد التقارير المالية (تاريخ الإقفال) هو التاريخ الذي أعدت فيه التقارير المالية وتحمل فيه الأشخاص ذوي سلطة الأقفال مسؤولياتهم حيال ذلك " وتاريخ إعداد تقرير محافظ الحسابات " تاريخ تقرير محافظ الحسابات هو التاريخ المتعلق بالتقارير المالية والموافق لتاريخ النهاية الفعلية لمهمة التدقيق لا يمكن أن يكون سابقا لتاريخ إعداد التقارير المالية "

بعد تاريخ إعداد التقرير إلى غاية تاريخ اعتماد التقارير المالية" يعتبر تاريخ المصادقة على التقارير المالية هو التاريخ الذي تعتمد فيه هذه الأخيرة من طرف الجمعية العامة أو من طرف هيئة المداولة."

وقد عرفها أيضا أبو زيد الشحنة على أنها كل الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تقع في الفترة الممتدة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات، وكذا الحقائق التي تكشف بعد هذا التاريخ (الشحنة، 2015، صفحة 90).

محافظ الحسابات يجب أن يشير في تقريره إلى الأثر المترتب عن الأحداث والمعاملات التي علمها والواقعة إلى غاية تاريخ إصدار تقريره.

والنظام المحاسبي المالي المطبق بالجزائر يحدد نوعين من الأحداث:

- ✓ تلك التي تؤكد الظروف السائدة عند تاريخ إقفال الحسابات .
- ✓ تلك التي تدل على ظروف ظهرت بعد تاريخ إقفال الحسابات.

### 1-3-2 الهدف من المعيار

في ضوء ما جاء به هذا المعيار يهدف محافظ الحسابات إلى (للمحاسبة، 2016):

- ✓ الحصول على عناصر إثبات كافية وملائمة والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ إعداد التقرير، والتي تتطلب إحداث تعديلات على التقارير المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق؛
- ✓ المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ.

### 1-3-3 واجبات محافظ الحسابات تجاه الأحداث اللاحقة

1-3-3-1 الأحداث التي تقع بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات (للمحاسبة، 2016):

يسعى محافظ الحسابات الى وضع إجراءات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الملائمة والكافية بغية تقرير إذا كانت الأحداث التي تقع بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ إصدارها توجب إحداث تعديلات على التقارير المالية.

- ✓ محافظ الحسابات غير ملزم بإجراء تحقيق إضافي حول العناصر التي سبق وأن خضعت إلى إجراءات حققت نتائج مرضية؛

✓ يجب على محافظ الحسابات إجراء عمليات التحقيق المطلوبة في الأحداث التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات أو إلى أقرب تاريخ ممكن منه، أخذا بعين الاعتبار تقييمه الشخصي للمخاطر قصد تحديد طبيعة ونطاق إجراءات التدقيق المتضمنة:

○ معرفة كافة الإجراءات الموضوعية من طرف المؤسسة بهدف التأكد من تحديد الأحداث اللاحقة؛

○ طلبات للحصول على معلومات من المؤسسة، لمعرفة ما إذا كان للأحداث اللاحقة، عند إقفال الحسابات، تأثير على التقارير المالية الواقعة؛

- قراءة محاضر اجتماعات الشركاء، في حالة وجودها، والتي انعقدت بعد تاريخ التقارير المالية، كذلك طلبات الاستعلام المتعلقة بالمسائل التي تمت مناقشتها من خلال هذه الاجتماعات والتي لم تحرر محضرها بعد.
- ✓ الاطلاع على آخر التقارير المالية المرحلية بعد الإقفال، الملزمة أو غير الملزمة قانوناً، في حالة وجودها؛
- ✓ إذا لم يتم إعداد التقارير المالية المرحلية لدواعي داخلية أو خارجية، أو في حالة عدم وجود محاضر القائمين على التسيير في المؤسسة، فإن إجراءات التدقيق يمكن أن تشمل تدقيق الدفاتر والوثائق المحاسبية المتوفرة؛
- ✓ يجب على محافظ الحسابات أن يطالب القائمين على التسيير في المؤسسة، بمنحه رسالة تثبتت تؤكد أن كل الأحداث اللاحقة لتاريخ التقارير المالية التي استوجبت إحداث تعديل أو تقديم معلومة وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها، قد تمت معالجتها.
- 1-3-3-2** حقائق يطلع عليها محافظ الحسابات بعد تاريخ تقرير التدقيق إلى غاية تاريخ اعتماد التقارير المالية
- لا يقع على عاتق محافظ الحسابات أي التزام بأن يقوم بإجراءات التدقيق على التقارير المالية بعد تاريخ إصدار تقريره، لكن إذا أطلعت الإدارة محافظ الحسابات بحدث من شأنه أن يحدث تعديلات على التقرير، بعد إصداره لهذا الأخير وقبل المصادقة على التقارير المالية فعليه:
- ✓ مناقشة هذه الحدث مع الإدارة والقائمين على الحكم بالمؤسسة محل التدقيق؛
- ✓ تحديد ما إذا كان يجب تعديل التقارير المالية، وإذا كان الأمر كذلك، الاستفسار لدى المؤسسة عن الطريقة التي تنوي من خلالها القيام بالتعديل.
- 1-3-3-3** حقائق يطلع عليها محافظ الحسابات بعد إصدار التقارير المالية:
- محافظ الحسابات غير ملتزم بأي إجراء تدقيق إضافية على القوائم المالية بعد إصدارها ونشرها.

## 2- الجانب التطبيقي

من خلال هذا الجانب سنحاول التعريف بالعينة المدروسة وبالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستبيان، وتحليل محاوره

### 1-2 عينة وأدوات وأساليب الدراسة

#### 1-1-2 عينة الدراسة وأداتها

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من مراجعين الخارجيين المدرجين بجدول الغرفة الوطني لمحافظي الحسابات بالجزائر لسنة 2015.

اما فيما يتعلق بأداة الدراسة فقد قمنا باستخدام استبيان يتكون من جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي...)، والجزء الثاني فقد خصص للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة.

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول رقم (01): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على جدول ليكارت الخماسي

### 2-1-2 المعالجة الإحصائية للدراسة

بعد ما أتممنا عملية تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة إذ بلغت 50، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم ( Statistique Package For Social Science) ويرمز له بـ (SPSS) الإصدار 20.

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات وميول آراء أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري، كما استخدمنا في تحليلنا لعبارات الاستبيان اختبار ستيودنت أو ما يعرف أيضا بـ (T-test)، وذلك بغرض تعميم الدراسة على المجتمع.

## 2-2 تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للنتائج المتحصل عليها وتحليلها سواء لخصائص العينة أو محاور الاستبيان التي ومن خلالها سنحاول الوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة.

## 1-2-2 وصف خصائص عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض أهم مميزات العينة المدروسة.

الجدول رقم (02): تحليل خصائص العينة

النسبة %	التكرار	المتغير	
100	30	ذكر	الجنس
0.00	0	أنث	
100	30	المجموع	
10	03	أقل من 30 سنة	العمر
66.67	20	من 30 إلى 50 سنة	
20.43	7	أكثر من 50 سنة	
100	30	المجموع	
03.33	01	شهادات أخرى	المؤهل العلمي
46.77	14	ليسانس	
30	09	ماجستير / ماستر	
20	06	دكتوراه	
100	30	المجموع	
23.33	7	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
40	12	من 5 إلى 10 سنوات	
36.67	11	أكثر من 10 سنوات	
100	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ كل عينة الدراسة ذكور وذلك يرجع لسيطرة هذه الفئة على مهنة المراجعة بالجزائر؛

✓ أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة وذلك بما نسبته 66.67%، أما الفئة التي تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة تقدر بنسبة 10%، والباقي من فئة أكثر من 50؛

✓ معظم عينة الدراسة من حاملي شهادة ليسانس وذلك بنسبة 46.77%، أما فئة الدكتوراه والماجستير فكنتا 20 و30% على التوالي، أما الفئة الأخرى والتي تتمثل في شهادات أخرى فكانت نسبتها 3.33%؛

✓ أغلب عينة الدراسة من فئة ذوي الخبرة ما بين 5 و10 سنوات وذلك بنسبة 40%، وبلغ حجم الفئة من ذوي الخبرة ما بين 5 و10 سنوات 36.67%، والفئة من ذوي الخبرة أقل من 05 سنة ما نسبته 23.33%.

### 3-2 تحليل نتائج الفرضيات الفرعية

### 1-3-2 تحليل فقرات المحور الأول: معيار التدقيق الجزائي 560 الأحداث اللاحقة ومدى

موائمته لخصائص بيئة الأعمال الجزائي

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
1	تبني معيار التدقيق الجزائي 560 الأحداث اللاحقة يطور مهنة التدقيق ويعتبر كخطوة لتحقيق التوافق مع معيار التدقيق الدولي.	1.7	0.7521	12.085	0.0000
2	تطبيق معيار التدقيق الجزائي 560 الأحداث اللاحقة لا يتطلب إعادة تأهيل وتكوين محافظي الحسابات بالجزائر.	1.6	0.6521	8.6215	0.0000
3	معيار التدقيق الجزائي 560 الأحداث اللاحقة يلبي احتياجات محافظي الحسابات من جهة وهو قابل للتطبيق في ظل الظروف الحالية من جهة أخرى.	2.1	0.512	15.2574	0.0000

0.0000	12.4097	0.615	1.9	الهيكل التنظيمي لمكاتب محافظة الحسابات بالجزائر يساهم في فعالية معيار المراجعة الجزائري 560 الأحداث اللاحقة.	4
0.0000	10.0598	0.425	1.5	تتبع الإجراءات والتوصيات التي حث عنها معيار التدقيق الجزائري 560، متطلبات تدقيق الأحداث اللاحقة والتقرير عنها.	5
0.0000	19.5241	0.603	1.76	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS

- تشير بيانات الجدول رقم (06) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:
- ✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.7 وانحراف معياري قيمته 0.7521، الأمر الذي يؤكد بأن تبني معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة يطور مهنة التدقيق ويعتبر كخطوة لتحقيق التوافق مع معيار التدقيق الدولي؛
  - ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.6521، مما يؤكد بأنه تطبيق معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة لا يتطلب إعادة تأهيل وتكوين محافظي الحسابات بالجزائر؛
  - ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.1 وانحراف معياري قيمته 0.512، مما يؤكد بأن معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة يلبي احتياجات محافظي الحسابات من جهة وهو قابل للتطبيق في ظل الظروف الحالية من جهة أخرى؛
  - ✓ من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره 1.9 وانحراف معياري قيمته 0.615، والذي يعطينا فكرة بأن الهيكل التنظيمي لمكاتب محافظة الحسابات بالجزائر يساهم في فعالية معيار المراجعة الجزائري 560 الأحداث اللاحقة؛

✓ من خلال الفقرة السابعة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.5 وانحراف معياري قيمته 0.425، مما يبين أن الإجراءات والتوصيات التي حثت عنها معيار التدقيق الجزائري 560، تلبي متطلبات تدقيق الأحداث اللاحقة والتقرير عنها.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.76 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 20.3489 وهي أكبر من القيمة الجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية الحور الأول " معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة يوائم خصائص بيئة الأعمال الجزائري عند مستوى معنوية  $\alpha$  تساوي 0.05 ".

### 1-3-2 تحليل فقرات المحور الثاني: مدى التزام بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560

#### الأحداث اللاحقة

الجدول رقم (04): تحليل فقرات المحور الثاني

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
1	يقوم محافظ الحسابات بإجراء تحقيق إضافي حول العناصر التي سبق وأن خضعت إلى إجراءات حققت نتائج مرضية	1.6	0.649	13.0085	0.0000
2	يقوم محافظ الحسابات بإجراء عمليات التحقيق المطلوبة في الأحداث التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات أو إلى أقرب تاريخ ممكن منه	1.8	1.659	9.7211	0.0000
3	يقوم محافظ الحسابات بطلبات للحصول على معلومات من الكيان، لمعرفة ما إذا كان للأحداث اللاحقة، عند إقفال الحسابات، تأثير على التقارير المالية الواقعة.	2.2	0.609	16.2635	0.0000

0.0000	12.4097	0.506	1.8	يقوم محافظ الحسابات بقراءة محاضر اجتماعات الشركاء، في حالة وجودها، والتي انعقدت بعد تاريخ التقارير المالية، كذلك طلبات الاستعلام المتعلقة بالمسائل التي تمت مناقشتها من خلال هذه الاجتماعات والتي لم تحرر محاضرها.	4
0.0000	12.4097	0.537	1.6	يقوم محافظ الحسابات بطلب من القائمين على التسيير في المؤسسة، بمنحه رسالة تؤكد أن كل الأحداث اللاحقة لتاريخ التقارير المالية التي استوجبت إحداث تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها، قد تمت معالجتها.	5
0.0125	3.1063	0.716	1.4	يلتزم محافظ الحسابات بالقيام بإجراءات التدقيق على التقارير المالية بعد تاريخ إصدار تقريره.	6
0.0000	12.3057	0.579	1.8	يلتزم محافظ الحسابات بأي إجراء تدقيق على التقارير المالية بعد إشهارها	7
0.0000	20.3489	0.500	1.74	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS

- تشير بيانات الجدول رقم (04) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:
- ✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.946، الأمر الذي يؤكد بأن محافظ الحسابات يقوم بإجراء تحقيق إضافي حول العناصر التي سبق وأن خضعت إلى إجراءات حققت نتائج مرضية؛
- ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة اتجهت بشكل كبير إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 1.659، مما يؤكد بأنه محافظ

- الحسابات يقوم بإجراء عمليات التحقيق المطلوبة في الأحداث التي تغطي الفترة الممتدة بين تاريخ التقارير المالية وتاريخ تقرير محافظ الحسابات أو إلى أقرب تاريخ ممكن منه.
- ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.2 وانحراف معياري قيمته 0.609، مما يؤكد بأن محافظ الحسابات يقوم بطلبات للحصول على معلومات من الكيان، لمعرفة ما إذا كان للأحداث اللاحقة، عند إقفال الحسابات، تأثير على التقارير المالية الواقعة؛
- ✓ من خلال الفقرة الرابعة نلاحظ بأن آراء عينة الدراسة اتجهت نحو الموافقة وذلك بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 0.506، مما يثبت بان محافظ الحسابات يقوم بقراءة محاضر اجتماعات الشركاء، في حالة وجودها، والتي انعقدت بعد تاريخ التقارير المالية، كذلك طلبات الاستعلام المتعلقة بالمسائل التي تمت مناقشتها من خلال هذه الاجتماعات والتي لم تحرر محضرها؛
- ✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.6 وانحراف معياري قيمته 0.537، مما يوضح لنا بأن محافظ الحسابات يقوم بطلب من القائمين على التسيير في المؤسسة، بمنحه رسالة تؤكد أن كل الأحداث اللاحقة لتاريخ التقارير المالية التي استوجبت إحداث تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها، قد تمت معالجتها؛
- ✓ من خلال الفقرة السادسة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة مالت إلى موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره 1.4 وانحراف معياري قيمته 0.716، والذي يعطينا فكرة بأن محافظ الحسابات بالقيام يلتزم بإجراءات التدقيق على التقارير المالية بعد تاريخ إصدار تقريره؛
- ✓ من خلال الفقرة السابعة نلاحظ بأن آراء أفراد عينة الدراسة اتجهت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.8 وانحراف معياري قيمته 0.597، مما يبين أن محافظ الحسابات يلتزم بأي إجراء تدقيق على التقارير المالية بعد إشهارها.
- وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.74 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 20.3489 وهي أكبر من القيمة الجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من

0.05 مما يعني قبول فرضية المحور الثاني " يلتزم محافظي الحسابات بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560 عند مستوى معنوية  $\alpha$  تساوي 0.05 ."

### الخلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي والتي كانت محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة والتي تأتي كمحاولة لمعرفة مدى موائمة المعيار الجزائري للتدقيق 560 "الأحداث اللاحقة لبيئة الأعمال الجزائرية ومن جهة أخرى إلى مدى التزام محافظي الحسابات بمتطلبات هذا المعيار.

### نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

✓ أنه ومن خلال التحليل الاحصائي للمحور الأول والمتعلق ب " معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة ومدى موائمته لخصائص بيئة الأعمال الجزائري " فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.76 كما بلغت قيمة T المحسوبة 20.3489 وهي أكبر من القيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني أن اتجاه إجابات عينة الدراسة كانت محصورة في المجال " موافق - موافق بشدة ما يعني أنه يمكن القول بأن معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة يتواءم وخصائص بيئة الأعمال الجزائري عند مستوى معنوية  $\alpha$  تساوي 0.05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

✓ أنه ومن خلال التحليل الاحصائي للمحور الثاني والمتعلق ب " بمدى التزام بمتطلبات معيار التدقيق الجزائري 560 الأحداث اللاحقة " فقد وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 1.74 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 20.3489 وهي أكبر من القيمة المجدولة وبلغ مستوي المعنوية 0.0000 وهو أقل من 0.05 مما يعني أن اتجاه إجابات عينة الدراسة كانت محصورة في المجال " موافق - موافق بشدة" ما يعني أنه يمكن القول بأن محافظي الحسابات في الجزائر يلتزمون بمتطلبات عيار التدقيق الجزائري 560 عند مستوى معنوية  $\alpha$  تساوي 0.05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

## التوصيات

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستها نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي:
- ✓ العمل على وضع شروط تضمن العناية المهنية من محافضي الحسابات في اثناء تدقيقهم للأحداث اللاحقة؛
  - ✓ إلزام محافظ الحسابات بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية المتعلقة بالأحداث اللاحقة ومتابعتها، وقياس مدى فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول، وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية، وكذلك قياس مستوى فعالية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المؤسسة المتعلقة بالأحداث اللاحقة لأن ذلك يساعد في تحسين جودة عملية التدقيق؛
  - ✓ تحفيز محافظ الحسابات على الالتزام بالمعايير الجزائرية بصفة عامة ومعيار الأحداث اللاحقة بصفة خاصة نظر الأهمية التي يكتسبها، كما يجب على الهيئات المهنية وضع سياسات وعقوبات واضحة لمحافضي الحسابات الذين لا يلتزمون بهذا المعيار؛
  - ✓ ضرورة انشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافضي الحسابات تعمل على تطوير معايير التدقيق الجزائرية والسهرة على موائمتها للبيئة الجزائرية؛
  - ✓ تضمين تقرير محافظ الحسابات فقرة تشير الى تدقيق وتقديرهم للأحداث اللاحقة وكيفية استجابتهم لها؛
  - ✓ العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالأحداث اللاحقة من جهة، بالإضافة الى ادراج برامج وندوات تكوينية لتعزيز وتطوير مكتسبات محافضي الحسابات لمعايير التدقيق من جهة أخرى.

## قائمة المصادر والمراجع

- Mokhtar BELAIBOUD. (2005). Pratique de L'Audit. Alger: Berti Editions.
- أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات -مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (المجلد 1). عمان: دار وائل.
- قانون 01-10. (2010/06/27). الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية، 7.
- مجلس وطني للمحاسبة. (2016). المقرر رقم 02 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.

محمد بوتين. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.  
وآخرون، عبد الفتاح محمد الصحن. (2007). أسس المراجعة الخارجية. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

#### قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

Mokhtar BELAIBOUD. (2005). Audit Practice. Algiers: Berti Editions.  
Abu Zaid Al-Shahna. (2015). Auditing Accounts - A Contemporary Introduction According to International Auditing Standards (Volume 1). Muscat: Dar Wael.  
Law 10-01. (27/06/2010). Algerian Official Gazette, 7.  
National Council for Accounting. (2016). Resolution No. 02 dated 04/02/2016 on Algerian Auditing Standards. Algeria.  
Mohamed Boutin. (2008). Auditing and Accounts Control: From Theory to Application. Ben Aknoun, Algeria: Diwan Al-Matbouaat Al-Jamiya.  
And Others, Abdel Fattah Mohamed Al-Sahn. (2007). Foundations of External Auditing. Alexandria, Egypt: Al-Maktab Al-Jamei Al-Hadith.